

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثلاثمائة وخمسة وأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، الثلاثاء، ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٥:٣٥

الرئيس: السيد فانتشيغ بوريفدوري (منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08392 (A)



* 1 6 0 8 3 9 2 *

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٤٥ لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي الآن أن أعلق هذه الجلسة كي أتوجه إلى القاعة الفرنسية للترحيب بضيفنا الأول لهذا المساء، السيدة تمار بيروتشاشفيلي، وزيرة خارجية جورجيا.

عُلمت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس: تُستأنف الجلسة العامة. أود الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفتنا اليوم، السيدة تمار بيروتشاشفيلي، وزيرة خارجية جورجيا، وأن أشكرها على تناول الكلمة أمام مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيدة بيروتشاشفيلي إلى أخذ الكلمة.

السيدة بيروتشاشفيلي (جورجيا): السيد الرئيس، أود في البداية أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أتمنى لكم النجاح في مساعيكم في المستقبل. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام بالنياحة، السيد مايكل مولر، ولرفيقه على دعمهما المتواصل لعمل المؤتمر ولما يأتيان به من أفكار مبتكرة، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المنتدى المرتقب عقده مع المجتمع المدني. ونحن نشاطر الرأي القائل إن زيادة التفاعل مع المجتمع المدني لا يمكن إلا أن تعود بالنفع على المؤتمر.

واعتقد أن التحديات الرئيسية التي تؤثر على الهيكل الأمني الحديث تحديات عالمية من حيث طبيعتها، ولا شك أن مواجهتها تقتضي ردوداً مشتركة بين الأقطار منسقة وأوسع نطاقاً. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نعرب عن ثقتنا بأن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون له تأثير أكبر بكثير في مجال اختصاصه، ولا سيما في ظل الحالة الأمنية الدولية التي تنطوي على تحديات جسيمة.

وطوال السنوات الأخيرة، ما فتئت المناقشات الدائرة تشكك في أهمية الترتيبات الأمنية القائمة. ونحن نشاطر هذا الرأي إلى حد ما. ولكننا على ثقة بأن المشكلة الرئيسية تكمن في غياب إرادة الامتثال الصارم للالتزامات، وليس بالأحرى في أوجه قصور النظام نفسه. ولعل تجاهل الالتزامات يشكل التحدي الرئيسي الذي يواجه الأمن المشترك. وعلينا الاعتراف مع الأسف بأن المجتمع الدولي أخفق في إبداء ما يكفي من العزم ومن وحدة الصف للتصدي لهذا الاتجاه الخطير على النحو المناسب في مرحلة مبكرة.

ومن البديهي أن عدم الامتثال يمكن أن يؤدي إلى إضعاف النظام الأمني الحالي بشكل لا رجعة فيه وأن تكون له آثار سلبية واسعة النطاق. وهذا بالتحديد ما نشهده اليوم. فقد تم تجاهل الضمانات الأمنية التي قدمت إلى أوكرانيا بموجب مذكرة بودابست لدى انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأقدمت إحدى الدول الضامنة علناً على تحدي السلامة

والسيادة الإقليمية لهذا البلد. وهذا تطور خطير للغاية يمكن أن تكون له آثار سلبية بعيدة المدى تمس جملة أمور منها عملية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

والنزاع في أوكرانيا ليس حالة معزولة. فقد أطلق الإنذار أولاً في آب/أغسطس ٢٠٠٨، حينما نفذ الاتحاد الروسي عدواناً عسكرياً واسع النطاق ضد جورجيا، مما أسفر عن احتلال أكثر من ٢٠ في المائة من أراضي بلدي.

ولا شك أن احتلال مناطق فيها يمثل تهديداً أساسياً للأمن والاستقرار في جورجيا، ولكن الضرر يتخطى حدودنا. فغياب آليات المراقبة الدولية في المناطق التي لا تسيطر عليها حكومة جورجيا يشكل تربة خصبة لجميع أنواع الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وتخزين الأسلحة التقليدية ونقلها على نحو غير مشروع وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الحضور الموقر بتسجيل عدة محاولات لتهريب المواد النووية عبر المناطق المحتلة في جورجيا؛ وقد أحيط المجتمع الدولي علماً بجميع هذه الحالات على النحو الواجب.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري تخزين كميات كبيرة من الأسلحة في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين في جورجيا في انتهاك خطير للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وللالتزامات الدولية للاتحاد الروسي، بما في ذلك اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وبدلاً من الانسحاب من المنطقتين المحتلتين في جورجيا على النحو المتوخى في اتفاق وقف إطلاق النار، تعمل روسيا على إدخال المزيد من الأفراد والأسلحة والمعدات إليهما، وإنشاء هياكل أساسية عسكرية غير قانونية جديدة، وبناء أنواع مختلفة من التحصينات على طول خط الاحتلال دون موافقة البلد المضيف. وتشكل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي. ونتيجة لذلك، ينتشر أكثر من ١٠ ٠٠٠ من أفراد قوات الاحتلال بصورة غير قانونية في هاتين المنطقتين. ولا توجد أي ضمانات على الإطلاق بألا تنقل الأسلحة التي يحوزونها إلى مختلف الجماعات الإرهابية والإجرامية إلى ما وراء حدود إحدى المنطقتين.

وبديهي أن لا شيء يمكن أن يتصف بالكمال المطلق، بما في ذلك الهيكل الأمني. إلا أنه يجب الاعتراف بأن النظام الراهن، مع مراعاة مبدأ عالمية المبادئ الأساسية التي يستند إليها، لم يستنفد إمكاناته في المضي في تعزيز الأمن والاستقرار. ولكن ذلك يستلزم إرادة سياسية راسخة واستعداداً للحوار البناء والحلول التوفيقية.

وجورجيا، بوصفها عضوا في المجموعة غير الرسمية للدول ذات صفة المراقب، تعتبر توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح إجراء ضروريا يتيح الوفاء بمبدأ الشمولية. ونحن نناشد المؤتمر بأن يطبق المفهوم المتمثل في أن الهدف العالمي الرامي إلى إرساء الأمن والاستقرار الدوليين يجب، بحكم طبيعته، أن تعمل على بلوغه هيئة تمثيلية عالمية. ولعل الفرصة متاحة أمام المؤتمر لاستغلال هذا الزخم لكسر الجمود على هذه الصعيد وعلى أصعدة أخرى، ونعتقد أن علينا اغتنامها.

الرئيس: أشكر الوزيرة بيروتشاشفيلي على بياها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها إلى الرئيس. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة الآن كي يتسنى لي مرافقة الوزيرة بيروتشاشفيلي إلى خارج قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة. أود الآن أن أرحب بضيفنا السيد ثانت كياو، نائب وزير خارجية ميانمار، وأن أشكره على تناول الكلمة أمام مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيد ثانت كياو إلى أخذ الكلمة.

السيد ثانت (ميانمار): إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في هذا الجزء الرفيع المستوى وأن أحاطب مؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أهنيكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأنا على ثقة بأن أعمال المؤتمر ستسفر، تحت قيادتكم القديرة، عن نتائج مثمرة، بما يمهّد الطريق للمضي قدما في تحقيق أهدافنا المشتركة. وكونوا على يقين بأن ميانمار ستقدم الدعم وستبدي التعاون بقوة في سبيل إنجاح مساعيكم.

واسمحوا لي في البداية بأن أعيد التأكيد على التزام بلدي منذ أمد طويل بمؤتمر نزع السلاح ودعمه له. وميانمار، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الثمان عشرية لنزع السلاح، لا تزال تولي مؤتمر نزع السلاح أهمية كبيرة لكونه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، الذي أنشئ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح.

والدور المحوري الذي أداه مؤتمر نزع السلاح في وضع عدة معاهدات مهمة متعددة الأطراف في الماضي هو دور متميز. بيد أننا نشاطر خيبة أمل الكثيرين في هذه القاعة إزاء حالة الركود المستمر الذي يشهده المؤتمر منذ ثمانية عشرة عاما، حيث أخفق في الاستجابة بفعالية لنداءات المجتمع الدولي لكي يضطلع بولايته ويستأنف العمل الموضوعي. ولكننا لا نزال نؤمن

بأن وجود المؤتمر والتركيبية الفريدة لأعضائه يشكلان ميزة مهمة في سعيها إلى إحلال السلم والأمن عن طريق نزع السلاح.

ويظل نزع السلاح النووي أولى أولويات ميانمار في السعي إلى تنفيذ الخطط الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. والأسلحة النووية تمس أمن جميع الأمم. واستمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها أمور تشكل بوضوح خطراً جسيماً على وجود البشرية ذاته وعلى بقاء الحضارة. ذلك أن العواقب الكارثية للاستخدام العرضي أو المتعمد للأسلحة النووية تثير الرعب في النفوس. ونحن نرى أن الضمانة المطلقة الوحيدة التي تحول دون وقوع كارثة نووية هي إزالة الأسلحة النووية على نحو تام وكامل. ولذلك نشجع جميع الأطراف على مواصلة التركيز على العواقب الإنسانية للأسلحة النووية في المحافل ذات الصلة.

وقبل أن يتسنى لنا بلوغ هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية، تعتقد ميانمار، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، أنه من قبيل المعقول أن تمنح الضمانات اللازمة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وعام ٢٠١٥ سنة هامة في نظام معاهدة عدم الانتشار النووي، نظراً إلى أن مؤتمر استعراض المعاهدة سيعقد في نيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وسوف نضع يداً في يد للعمل معاً من أجل إنجاح هذا المؤتمر. وفي هذا المنعطف، أود أن أحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الحائزة منها على أكبر الترسانات النووية، على الامتثال الكامل والفوري لخطة العمل المؤلفة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وحيث أن ميانمار ستتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه من هذا العام، مباشرة بعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، فإننا سنتابع وقائعه عن كثب.

واسمحوا لي الآن أن أتناول موقف ميانمار فيما يتعلق بمسائل مهمة أخرى مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح، مثل إبرام معاهدة بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تعالج موضوع الإنتاج في الماضي والحاضر والمستقبل، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ووضع ضمانات الأمن السلبية في شكل صك دولي ملزم قانوناً. وسنرحب بإجراء مفاوضات أو مفاوضات تحضيرية بشأن هذه المسائل في إطار مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نؤيد المبادرات التي اتخذها رؤساء المؤتمر الستة في العام الماضي بتنظيم اجتماعات غير رسمية بشأن البنود المدرجة في جدول

أعمال المؤتمر. فقد أسهمت في رأينا في بلورة فهم أفضل لدينا لمواقف الدول الأعضاء في المؤتمر بشأن مسائل مختلفة، بما في ذلك المسائل الأساسية الأربع.

أما فيما يخص توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، فإن ميانمار ترحب بالدعوة إلى تعيين منسق خاص بشأن هذه المسألة لكي يبحث طرائق الاستعراض، دون إخلال بما يترتب على ذلك من نتائج. ونحن نرى أن الجهود التي بذلها هذا العام الرئيس السابق للمؤتمر من أجل إنشاء فريق عامل لاستعراض أساليب عمل المؤتمر جديرة بالتقدير. غير أن هذه المبادرة لم تحظ بتوافق الآراء. فتوفر الإرادة السياسية للدول الأعضاء، في رأينا، هي بنفس قدر أهمية المضي قدما بالمؤتمر.

وتمشيا مع طبيعة مؤتمر نزع السلاح كمحفل للتفاوض، ندعم تعزيز تفاعل المؤتمر مع المجتمع المدني في مجال نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من عدم توافق الآراء في الشهر الماضي بشأن اقتراح مشاركة المجتمع المدني في مؤتمر نزع السلاح، ينبغي أن نواصل استكشاف الإمكانيات، مثل وضع معايير أو طرائق لهذه المشاركة في المؤتمر.

وأود أن أتناول باختصار موضوع التزام بلدي بنزع السلاح. فقد شاركت الحكومات المتعاقبة في ميانمار بنشاط وأسهمت في عمل المجتمع الدولي في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل.

ومنذ تولي الحكومة الجديدة مهامها في عام ٢٠١١، ما فتئت ميانمار تشهد إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وما فتئت أيضا تتخذ خطوات تدريجية لزيادة تعزيز مركزنا فيما يتعلق بعدد من الاتفاقيات المتصلة بنزع السلاح.

وميانمار طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ووقعنا على اتفاق للضمانات وعدد قليل من البروتوكولات عملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وقعنا على البروتوكول الإضافي للاتفاق المبرم بين ميانمار والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات فيما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ووفقا للمادة ١٧ من البروتوكول الإضافي، نحن الآن في صدد إنجاز الإجراءات الوطنية، بما في ذلك صياغة القوانين الوطنية. وتم تنظيم عدد من حلقات العمل الوطنية لهذا الغرض.

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أودعت ميانمار صك تصديقها على اتفاقية الأسلحة البيولوجية لدى الجهات الودعية، وهي الاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، قبل بدء اجتماع عام ٢٠١٤ للدول الأطراف في الاتفاقية في جنيف.

والآن وقد أصبحنا دولة طرفا في الاتفاقية، سنواصل جهودنا من أجل وضع الأطر القانونية واللوائح والممارسات المناسبة بما يتفق وأحكام الاتفاقية. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحسين نظام السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في ميانمار.

ووقّعت ميانمار على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وفي وقت سابق من هذا العام، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اعتمد برلمان اتحاد ميانمار بالإجماع مقترحا للتصديق على الاتفاقية. وتجري الترتيبات حاليا لإيداع صك تصديقنا على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة بصفته الوديع عليها.

وعلى صعيد الصكوك الدولية الرئيسية لنزع السلاح، نولي أيضا الاهتمام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد وقّعنا على المعاهدة في عام ١٩٩٦. وما فتئنا نتعاون مع الأمانة التقنية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل استخدام بيانات نظام الرصد الدولي في نظامنا الوطني للإنذار المبكر بأمواج تسونامي والكوارث الطبيعية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى إبداء أقصى درجات المرونة والإرادة السياسية في مداولات المؤتمر من أجل المضى قدما بالمؤتمر. وميانمار، بصفتها أحد رؤساء المؤتمر هذا العام، ستعمل عن كثب وبشكل جماعي مع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما مع زملائنا الرؤساء. ووفد ميانمار على استعداد للاستماع إلى جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ولإدراج إسهاماتها البناءة في عمل رئاستنا.

الرئيس: أشكر السيد ثانت كياو على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى رئيس المؤتمر. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة الآن كي يتسنى لي مرافقة السيد ثانت كياو إلى خارج قاعة المجلس.

عُلقت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس: تستأنف الجلسة العامة. أود الآن أن أرحب بضيفنا السيد خوان مانويل غوميز روبليدو، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في المكسيك، وأن أشكره على تناول الكلمة أمام مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أعطي الكلمة إلى السيد غوميز روبليدو.

السيد غوميز روبليدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، عندما شاركت في مؤتمر نزع السلاح للمرة الأخيرة منذ أربع سنوات، أعربت، كما أعرب الجميع، عن

الامتعاض من المأزق الدائم الذي كان وما زال يتخبط المؤتمر فيه. ويدخل هذا المأزق عامه التاسع عشر. ويستحيل فهم هذا الجمود الذي يتناقض مع روح التعددية ذاتها. فالمخاض المتعددة الأطراف ينبغي أن توفر حيزاً للدول لكي تسوي خلافاتها ولكي تشكل في عمليات سليمة لصنع القرارات.

ويزعم البعض أن الحافز على صنع القرارات في المؤتمر ضعيف لأن المؤتمر يفتقر إلى الإرادة السياسية، بسبب الظروف الدولية. ويبحث هذا الزعم على الاستغراب لأن الظروف الدولية بالذات تغيرت على مدار ١٩ عاماً، حتى وإن لم يكن أي شيء دونها قد تغير. ولذلك، لا يُعقل لوم الظروف الدولية لتفسير حالة الجمود التي يعيشها المؤتمر. وعندما نجتمع هنا كل أسبوع، نقول جميعاً أن لدينا الإرادة السياسية للتفاوض.

سيدي الرئيس، لقد اختتمت المكسيك لتوها فترة رئاستها الأخيرة لهذا المؤتمر، وهي المهمة التي تولاهها زميلي، السفير خورخي لوموناكو، وتحلى فيها بدرجة رفيعة من الجدية والمسؤولية بالاستناد إلى الشرعية المثبتة لبلدي في مسألة نزع السلاح. فقد ساهمت المكسيك بالكثير في هذا المحفل، الذي لا أكاد أجرو على تسميته مؤتمر نزع السلاح، منذ أن بدأت المشاركة في اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح في عام ١٩٦٢.

ووفقاً للنظام الداخلي الذي اعتمده المؤتمر في عام ١٩٧٨، قدمت المكسيك مشروع برنامج عمل يهدف إلى الحفاظ على طبيعة الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى المؤتمر في دورتها الاستثنائية الأولى المعقودة في عام ١٩٧٨ وإلى تنفيذ هذه الولاية. وكان برنامج العمل هذا يستند إلى افتراض بأن مواقف الدول لم تتغير خلال سنوات الشلل وأنه يمكن، بل ينبغي، معالجة هذه المواقف في مرحلة التفاوض فقط، وليس قبلها.

ولا يكتب لجميع المفاوضات أن تنجح في التوصل إلى اتفاقات. وولاية المؤتمر واضحة جداً، وهي تتمثل في التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقات تترجم إلى معاهدات ملزمة عالمياً بشأن نزع السلاح.

ولقد قدم المؤتمر مساهمات عديدة في هذا الاتجاه وينبغي لنا أن نفخر بها. ومع ذلك، يبدو أن الولاية فقدت زخمها. فنحن لا نتفاوض، ولا يفهم المكسيك السبب الذي يمنعنا من أن نطرح في مفاوضاتنا الاختلافات الموجودة بطبيعة الحال بين مواقف البلدان، إذ يظن البعض أن هذه الاختلافات ينبغي تسويتها قبل أن تبدأ المفاوضات. ويعتري هذه الفرضية التناقض وتؤدي في النهاية إلى أن يتوجس بعض الدول من إمكانية التوصل إلى اتفاق إذا بدأنا التفاوض بالفعل، ولهذا فهي لا تريد اتفاقاً من أي نوع.

ويعتبر ذلك فشلاً جماعياً، وتحمل المكسيك المسؤولية الواجبة عن تساهلها السليبي إزاء هذه الحالة لسنوات عديدة. فكل واحد منا مسؤول عن تشجيع "ثقافة مؤتمر نزع السلاح" التي تمنح جميع الأعضاء سلطة النقض حتى في القرارات الإجرائية السخيفة - إن جاز لي أن أصفها كذلك - لأنها لا ترقى إلى مصاف الثقافة.

وباختصار، نحن بصدد نظام يعتبر توافق الآراء هدفاً في حد ذاته وليس وسيلة لتحقيق الطموح المشترك في التوصل إلى اتفاق بعد مفاوضات حقيقية وعملية صنع قرار تسوي الاختلافات، وذلك ما لم يحدث هنا منذ عام ١٩٩٦. كما أن هذه الثقافة تقوض سلطتكم، سيدي الرئيس، وسلطة رؤساء المؤتمر كلهم، على نحو يتعارض تماماً مع الممارسة المتعددة الأطراف. ففي أي منتدى متعدد الأطراف، يكون هناك اعتراف بحق الرئيس في تقديم مقترحات؛ فالرئيس يُنتخب ليمارس هذا الحق، لا ليكون أسيراً لتوافق الآراء. وهي في نهاية المطاف ثقافة تجعل الممثلين الخاصين يفضلون أن يجتمعوا في مجموعات صغيرة غير رسمية للتفاوض على برنامج عمل زائف لا يمكن تنفيذه، بدلاً من أن يكرسوا جهودهم للاضطلاع بالعمل الموضوعي بشفافية مع الخضوع لتمحيص المجتمع المدني والمساءلة أمام الناس الذين تمثلهم.

سيدي الرئيس، لقد جربنا كل شيء لتنشيط هذا المنتدى المحتضر. وترى المكسيك أنه لا يمكن إصلاح المؤتمر إلا إذا اعترف أعضاؤه، أولاً وقبل كل شيء، بأن هذه الحالة غير طبيعية وغير عادية وغير مقبولة ولا تطاق أو تحتمل. ونحن بحاجة إلى تكريس بعض الوقت للتفكير في جو يسوده الشعور الصادق بالمسؤولية والنزاهة المطلقة.

وما يهمنا، سيدي الرئيس، هو نزع السلاح وليس المؤتمر، فنحن نخلط بين تنفيذ العملية وإحراز التقدم كما قال وزير خارجية السويد بالأمس.

ويجب أن يُسمح للمؤتمر بالوفاء بولايته وإنجاز عمله الموضوعي فيما يتعلق بكافة بنود جدول أعماله لأسباب مختلفة. أولاً، لأننا لا نفي بالالتزامات التي تعهدنا بها في عام ١٩٧٨، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى التي تعهدت بها الأغلبية العظمى من أعضاء المؤتمر في إطار المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الواضح للجميع أن المادة السادسة من المعاهدة لم تُحترم، فهي تُلزم كل من الدول الأطراف في المعاهدة بأن تتعهد بمواصلة التفاوض بحسن نية بشأن تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، بما في ذلك إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة فعالة.

وكانت محكمة العدل الدولية محقة عندما أعلنت في فتواها التاريخية الصادرة في عام ١٩٩٦ أن هذا ليس التزاما بسلوك، إنما بتحقيق نتيجة. وعلى الرغم من كل الضغوط التي مارسها بعض الأعضاء للتأثير على المحكمة، فإنها على الأقل أعلنت ذلك.

سيدي الرئيس، لقد أدت المؤتمرات الثلاثة التي عُقدت بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية في النرويج والمكسيك والنمسا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ على مدى فترة تقل عن عامين، إلى زيادة حصيلة البيانات والحجج والحقائق الدامغة بشأن الخطر الناجم عن الأسلحة النووية، حيث تناولت هذه المؤتمرات مواضيع مثل أثر هذه الأسلحة على الصحة وتغير المناخ، من منظور المجتمع المعاصر ومخاوفه، مما فضح مجددا التناقضات العميقة التي تعترى الوضع الراهن.

ومن المسلم به أنه تم تخفيض حجم بعض الترسانات، إما بشكل انفرادي أو بمقتضى معاهدات ثنائية وقّعتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يزال هناك أكثر من ١٦ ٠٠٠ من الأسلحة النووية الجاهزة للتفجير في حالات التأهب القصوى، والموارد المكرسة لصيانة الأسلحة النووية تحديثها والحفاظ عليها تتعارض بشكل جذري مع الموارد المكرسة أو التي ينبغي تكريسها لأغراض أخرى، منها التنمية، وتؤثر عليها سلبا.

وفي الوقت نفسه، لا تزال قلة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تجادل بأن الأسلحة النووية تضمن الأمن في العالم المعاصر وأنها ضرورية للأمن الوطني، وبالتالي تبرر حيازة عدد يظل محدودا من الدول لهذه الأسلحة، وتتحجج بأن الظروف الحالية تثبت ضرورة الاحتفاظ بعامل الردع النووي. ولقد استمعنا إلى الحجج ذاتها طوال فترة الحرب الباردة.

والمكسيك ترى أن هذا الطرح يمثل بكل وضوح دعوة مفتوحة للانتشار النووي الأفقي، ويتناقض مع نص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وروحها، والوقائع تبين لنا صحة ذلك. فقد ارتفع عدد الدول النووية من خمس إلى تسع دول ثم ثماني دول، إضافة إلى أي دول تقوم بتصنيع هذا الأسلحة أو تشارف على الانضمام إلى نادي المخطوطين هذا.

وفي غضون بضعة أسابيع، سيعقد مؤتمر آخر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وستعمل المكسيك، كدأبها دائما، من أجل تحقيق نتيجة موضوعية، تعطي دفعة في اتجاه تنفيذ كل حكم من أحكام المعاهدة. وبشكل عام، يمكننا القول بأنه على الرغم من بعض التطورات المقلقة، فقد تحقق مستوى جيد من الامتثال بشأن أبعاد عدم الانتشار وحماية الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، على الأقل من جانب الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ أما فيما يتعلق بغير الأطراف فالموضوع يختلف. غير أن المادة السادسة لا تزال حبرا على ورق.

سيدي الرئيس، إن المصلحة الفضلى للدول الحائزة للأسلحة النووية، وأقول ذلك وأكرره، تقتضي أن يثمر مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عن اتفاقات جديدة على صعيد كافة أحكامها. ولن نقبل نتائج جزئية. وإن كان هناك أي شك، أقول لكم، وأود تسجيل قولي هذا، إن كل مبادرة من المبادرات التي تقدم بها بلدي موثقة توثيقا موسعا، وهي مبادرات أعدت على أساس حسن النية وخضعت، وستظل تخضع، للتشاور بالشكل المناسب. وينبغي أن نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسلك السلوك نفسه على أقل تقدير. ويمكن لكل واحد أن يخرج باستنتاجات خاصة به بشأن ما سيحدث في نيويورك.

سيدي الرئيس، إن تاريخ نزع السلاح المتعدد الأطراف يكشف أن الأسلحة التي تمت إزالتها هي الأسلحة التي سبق حظرها صراحة بموجب صكوك ملزمة قانونا. وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية والتهديد المستمر الذي تشكله، ترى المكسيك أن المجتمع الدولي يجب أن يلزم جميع الدول - وأصر هنا على قولي "جميع الدول" - بأن تولي الأولوية للتفاوض بحسن نية على صك عالمي لحظر استخدام الأسلحة النووية أو تجميعها أو إنتاجها أو اقتنائها أو تخزينها أو تركيبها أو تثبيتها أو أي شكل آخر من أشكال حيازتها المباشرة أو غير المباشرة، سواء أكان ذلك لنفسها أو لصالح أطراف ثالثة أو بأي شكل آخر.

وسنرى، سيدي الرئيس، ما إذا كان هذا المؤتمر سوف يرقى إلى مستوى تأكيدات وجود الإرادة السياسية التي يعبر عنها هنا كل ثلاثاء. وإن لم يرق المؤتمر إلى هذا المستوى، كما شهدنا في نهاية الرئاسة المكسيكية لسوء حظنا، فلندع لمن يحرصون منا حرصا حقيقيا على تهيئة عالم أكثر أمنا بأن يسبغ عليهم موفور اليقين والسلام. ولا يمكن لنا أن نسمح، أو بالأحرى لن نسمح، لهذا المحفل - الذي يعد محفلا صوريا بامتياز - أن يظل عقبة تحول دون إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

الرئيس: أشكر الوزير غوميز روبليدو على بيانه. وسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لأرافق الوزير غوميز روبليدو إلى خارج قاعة المجلس.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس: تُستأنف الجلسة العامة. لقد انتهينا من الاستماع إلى كل الشخصيات الرفيعة المستوى التي كان من المقرر أن تخاطب المؤتمر في فترة ما بعد ظهر اليوم. لدي على قائمة المتكلمين اسم السفير بتران دو كروميروغ، رئيس اتفاقية أوتاوا. معالي السفير، لكم الكلمة.

السيد كندى (بلجيكا): سيدي الرئيس، هلا تفضلتم بإعطاء الكلمة للمتكلم التالي، فمعالي السفير يعتزم أخذ الكلمة، لكنه لا يزال في طريقه إلى هنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتكلم في إطار ممارسة حق الرد، وأتقدم مسبقاً بعبارات الاعتذار المعتادة إلى جميع الموجودين هنا لأني مضطر مرة أخرى أن أتطرق إلى مشاكل لا تتعلق مباشرة بولاية مؤتمر نزع السلاح. وفي هذه المرة، سيكون تعليقي متصلاً ببعض البيانات التي أدلى بها نائب وزيرة خارجية جورجيا.

فبعض المداخلات، ومنها مداخلة ممثل جورجيا، تعطي الانطباع بأن الناس يعيشون في الماضي البعيد، قبل آب/أغسطس ٢٠٠٨ في هذه الحالة. لماذا اعتاد ممثلو جورجيا أن يذكروا هذا التاريخ مصحوباً باتهامات لروسيا بالعدوان والاحتلال، وما إلى ذلك؟ ولماذا يقال شيء جديد. فبعض اللوم هذه كلها معروفة جيداً. ويرجع ذلك إلى أنهم يحاولون بذلك إخفاء عدوانهم العسكري غير المبرر ضد أوسيتيا الجنوبية، الذي بدأ أيضاً، في حقيقة الأمر، في أحد أيام شهر آب/أغسطس - أو إحدى لياليه بعبارة أدق. ففي الساعة ١١:٥٥، شنت المدفعية الجورجية، بما فيها المدافع الميدانية وراجمات الصواريخ المتعددة، هجوماً هائلاً على مدينة تسخينفالي، عاصمة أوسيتيا الجنوبية. ودعونيؤكد أن ذلك حدث في وقت متأخر من الليل. وكان الناس موجودين إما في البيوت أو في الشوارع وكانوا فريسة سهلة لأي غارة مدفعية.

وفوق ذلك، تعرض حفظه السلام الروس، الذين كانوا موجودين في أوسيتيا الجنوبية وفقاً لاتفاقات دولية، للهجوم خلال العملية العسكرية التي نفذها الجيش الجورجي لاحقاً. وتكبدوا خسائر بشرية للأسف. وبما أن جميع البدائل الممكنة كانت قد استنفدت، لم يبق أمام القيادة الروسية أي خيار سوى تهدئة الجانب الجورجي، وأن تفعل ذلك بالقوة، وأنا أود أن أشدد على هذه النقطة. وهذه هي القصة الكامنة وراء القصة، كما يقولون. ثم انشقت أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا وأعلنتا استقلالهما وإنشاء دولتين ذاتي سيادة. وأود أن أسألكم: ما علاقة روسيا بذلك؟

وفي وقت لاحق، مع نشوء دولتين ذاتي سيادة، اعترفت بهما روسيا في آب/أغسطس، وبدأ تشكيل إطار قانوني دولي ثنائي. وتعلق ذلك بالاحتلال. وتوجد الوحدات العسكرية الروسية هناك وفقاً للاتفاقات الثنائية التي وقعت هاتان الدولتان.

النقطة الثانية التي أود أن أطرحها هي أن العديد من المشاكل الدولية الهامة للأسف تُنقل إلى ساحة الدبلوماسية العامة. ولا يكون السبب دوماً واضحاً. لماذا أقول ذلك؟ والجواب هو أنه يعقد هنا في جنيف منتدى يعرف باسم مناقشات جنيف بشأن الأمن والاستقرار في منطقة ما وراء القوقاز، وتشارك فيه جميع أطراف النزاع، أي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا وجورجيا، بالإضافة إلى وسطاء دوليين منهم الاتحاد الروسي. وخلال دورات التشاور العديدة - التي بلغت ٣٠ جولة

حسبما أعتقد - لم تُحلّ المسألة الأساسية المتمثلة في إبرام صك ملزم قانوناً لجميع الأطراف بعدم استخدام القوة ضد بعضها البعض. ولم يتم حتى الاتفاق أو التوقيع على إعلان نوايا في هذا الصدد. وأود أن أنصح زملاءنا الجورجيين - الذين يحملون صفة مراقب في المؤتمر في واقع الأمر - بتكريس المزيد من الاهتمام لهذه المسألة، أي التفاوض في إطار الصيغة الدولية الراسخة، التي يُفترض أن تحل جميع هذه المشاكل، وتقليل الاهتمام بالدبلوماسية العامة، التي تعتبر بيئة غير ملائمة لمثل هذه المسائل.

وفي سياق عمل مؤتمر نزع السلاح، أود استعراض انتباه الحاضرين جميعاً إلى حقيقة أن البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا سلط الضوء على بند واحد فقط من جدول الأعمال، ألا وهو توسيع دائرة العضوية. وأعتقد أن القلق ينبغي أن يساورنا عندما يأتي ممثلو دولة - تحمل صفة مراقب - ويشرعون في الحديث عن أي شيء يروق لهم، فيتحدثون عن كل شيء إلا المشاكل الحساسة والملحة التي يتعين على المؤتمر معالجتها.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد جينتي (جورجيا): رداً على ملاحظات زميلنا الروسي، سأكرر كلامي فحسب. شنت روسيا عدواناً عسكرياً على جورجيا في عام ٢٠٠٨، ثم احتلت إقليمين جورجيين في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ومبادئه واتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن جورجيا. وعلاوة على ذلك، يمارس الاتحاد الروسي سيطرة فعلية على إقليمي أبخازيا وتسخينفالي المحتلين التابعين لجورجيا. وبناءً على ذلك، يمثل الاتحاد الروسي سلطة قائمة بالاحتلال ويتحمل بمفرده المسؤولية عن الحالة في كلا الإقليمين المحتلين.

وفي بيانه، ركز الوزير على الانتهاكات العديدة التي تحدث في كلا الإقليمين المحتلين. ويشمل هذا، على سبيل المثال لا الحصر، الحالات التي تنطوي على تهريب المواد النووية وعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة. وقد أبلغت جورجيا المجتمع الدولي بجميع هذه الانتهاكات على النحو الواجب.

ولا يزال الاتحاد الروسي يهمل مسؤولياته كدولة قائمة بالاحتلال، كما أنه لا يتيح للمجتمع الدولي الفرصة لرصد الحالة على الأرض. وأقل ما يمكن أن تفعله روسيا بصفتها عضواً في مؤتمر نزع السلاح يُفترض فيه أنه يتحلى بالمسؤولية هو أن تتصرف بطريقة مسؤولة وأن تسمح للمراقبين الدوليين بدخول كلا الإقليمين المحتلين.

الرئيس: أشكر ممثل جورجيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير بلجيكا ورئيس اتفاقية أوتاوا.

السيد دي كرومبوغ دي بيكينديل (بلجيكا): يشرفني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح بصفتي رئيسا لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ما فتئت بلجيكا تضطلع بدور رائد في الدفاع عن الاتفاقية. فقد كنا من أبرز العناصر الفاعلة في المفاوضات التي نشأت عنها الاتفاقية. وكنا أول دولة تعلن حظرا كاملا على الألغام المضادة للأفراد وتمضي قدما نحو تدميرها. ونعمل منذئذ بلا انقطاع من أجل زيادة القبول العالمي للاتفاقية وبشأن مسائل الشفافية.

وفي ١ آذار/مارس، احتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية السادسة عشرة لبدء نفاذ هذا الصك التاريخي المتصل بالعمل الإنساني ونزع السلاح.

وتمثل ست عشرة سنة فترة طويلة. لذلك فقد آن الأوان لكي نخطو خطوة إلى الوراء ونخصي ما تم إنجازه خلال هذه الفترة ونفكر أيضا في التحديات التي لا تزال تنتظرنا.

وبانضمام عمان، أصبح عدد الدول الأطراف التي أعلنت التزامها الرسمي بإنهاء المعاناة والخسائر البشرية التي تنجم عن الألغام المضادة للأفراد ١٦٢ دولة. وعلاوة على ذلك، أبدت عدة دول غير موقعة على الاتفاقية إما تأييدها لقرار الأمم المتحدة السنوي بشأن الاتفاقية أو أعربت مباشرة عن تطلعها الواضح إلى الانضمام إليها في نهاية المطاف. وبذلك تقترب اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد تدريجيا من تحقيق هدفها المتمثل في عالمية العضوية. وبطبيعة الحال، يتطلب إنهاء المعاناة التي تسبب فيها الألغام المضادة للأفراد أكثر من مجرد تحقيق القبول العالمي للاتفاقية.

وقد دُمّر ما يزيد عن ٤٧ مليون لغم مضاد للأفراد منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ويعد هذا في حد ذاته إنجازا متميزا. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن إزالة الألغام من الميدان. غير أنه من السابق لأوانه إعلان النصر. فلا تزال هناك مخزونات كبيرة، ولا تزال حقول الألغام تشكل خطرا على السكان المدنيين في أماكن كثيرة. ويلزم أن تبدي حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتفاقية المزيد من التصميم على مواصلة أنشطة التدمير والتطهير لحين إنجازها تماما، بمساعدة من الخارج إذا دعت الحاجة. ولا يزال الطريق طويلا. ولا تزال الحالات الأكثر استعصاء هي التي لم تحل بعد.

واسمحوا لي أن أذكر بضعة أمثلة.

فقد أُبلغ عما لا يقل عن أربعة من حالات الاستخدام المزعوم للألغام الأرضية على أراضٍ تسيطر عليها دول أطراف أو كانت تسيطر عليها، على الرغم من حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد الوارد في الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، لم يتسن لثلاث دول أطراف أن تدمر ما لديها من ألغام مضادة للأفراد في غضون الفترة التي حددتها الاتفاقية. وفوق هذا، تواجه اثنتان من الدول الأطراف الأخرى تحدياً صعباً يتمثل في الالتزام بالمواعيد النهائية لإزالة الألغام لعام ٢٠١٥.

وفي الوقت نفسه، تستمر معاناة ضحايا الألغام الأرضية. ففي عام ٢٠١٣، وصل مجموع الخسائر البشرية المبلغ عنها ٣ ٣٠٨ على مستوى العالم. ولئن كان هذا يمثل من الناحية التقنية انخفاضاً بنسبة ٢٤ في المائة عن مجموع الضحايا الذي بلغ ٣٢٥ ٤ في عام ٢٠١٢، فإن كل خسارة في الأرواح هي خسارة لا مبرر لها.

وخلال مؤتمر مابوتو الاستعراضي الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤، اتفقت الدول الأطراف على إعلان مابوتو. ويؤكد هذا الإعلان على الهدف السياسي المتمثل في تحقيق عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥.

وينبغي أن يتحقق هذا الهدف انطلاقاً من عملنا المشترك ومشاركتنا المستمرة والنشطة من أجل زيادة القبول العالمي للاتفاقية وتمويل أنشطتها وتنفيذ التزاماتها وتشجيع أنشطتها.

إن اتفاقيتنا تاريخية والتقدم الذي أحرزناه هائل. وبما أن النجاح يحفز على النجاح، ينبغي أن يغرينا هذا بأن نعمل أكثر وأن نسعى لبلوغ هدفنا بعزيمة أشد.

وخلال رئاستنا، نتعهد بتعزيز الالتزام السياسي باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وأهدافها، وتبسيط برنامج عملها، وزيادة شفافية إجراءاتها، وتحسين فعاليتها. ولقد قررنا تنظيم أنشطة لإذكاء الوعي، ونحن نعمل على وضع إجراءات إبلاغ ميسرة وموجهة في الوقت نفسه بإحكام نحو الهدف الذي يُفترض أن نخدمه. وباختصار، فإننا نقترح تحويلها إلى أدوات إدارة فعالة مُستخّرة لتحقيق أهداف الاتفاقية.

ونحن ندين بذلك لأنفسنا وللاتفاقية وبصفة خاصة لآلاف الضحايا الذين سيعانون بقية حياتهم من البلاء الذي حل بهم من جراء التأثير السلبي للألغام الأرضية المضادة للأفراد.

أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة هذا الهيئة الموقرة.

الرئيس: أشكر سفير بلجيكا، السيد برتران دو كرومبوغ، رئيس اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، على الكلمة التي أدلى بها أمام المؤتمر. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دينيكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): هناك بيانات بعينها تعكس بوضوح الروح الديمقراطية التي تسود مؤتمر نزع السلاح، وهي روح تسمح لأي وفد أو ممثل، كما سمعنا للتو، أن يبدي أي رأي بشأن أي شيء، حتى وإن لم يكن متعلقا بولاية المؤتمر وأعماله على الإطلاق. ومع ذلك، هناك شيء أود أن ألفت إليه انتباه الحاضرين، لا سيما الأعضاء كاملو العضوية في المؤتمر، وقبل كل شيء، أولئك الذين أعربوا عن تأييدهم لتوسيع العضوية.

لقد شهدنا للتو محاولة خطيرة لتسييس عمل المؤتمر، مما يعرقل جهوده الرامية إلى إيجاد حلول توفيقية بشأن أكثر المسائل إلحاحا وحساسية فيما يتعلق ببرنامج العمل أولا وقبل كل شيء. ولم أسمع أي مقترحات بناءة على الإطلاق، بل مجرد مواضيع ذات اهتمام وطني. وكما نعلم، لا يمكن أن يقودنا سرد حكايات لا تنتهي عن المواقف الوطنية حتى وإن كانت مبررة، وهي ليست كذلك في هذه الحالة، إلى التوصل إلى حلول توفيقية. لذا، أود أن أطلب إليكم جميعا أن تنظروا فيما إذا كان ينبغي توسيع نطاق العضوية، وإن كان الأمر كذلك، فكيف سيتسنى ذلك.

الرئيس: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ يبدو أن لا أحد يرغب في ذلك.

وبهذا نختتم عملنا لفترة ما بعد ظهر اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح صباح غد الساعة ١٠:٤٥ للاستماع إلى كلمات تلقيها شخصيات رفيعة المستوى من كازاخستان وكوستاريكا وجمهورية كوريا ولاتفيا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٥.